الأمم المتحدة

A/61/82–E/2006/74

Distr.: General
15 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٥٥ (أ) من القائمة المؤقتة*
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦
جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

موجز

يبين التقرير المرحلي السنوي الرابع أنه رغم تحسن الأداء الاقتصادي، فإنه يبدو أن الفقر المدقع يتناقص في عدد قليل جدا من أقل البلدان نموا ويتزايد في العديد منها. ويتناقص العمر المتوقع في عدد من أقل البلدان نموا، وهي أكثر البلدان تضررا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات الأهلية الأمر الذي يمثل تراجعا غير مسبوق في اتجاهات تاريخية. وشهدت مؤشرات اجتماعية أخرى، منها المساواة بين الجنسين، تحسنا بسبب الدعم المباشر المقدم من المانحين إلى القطاعات الاجتماعية، ولكنها لا تزال الأقل في العالم. ويخلص التقرير إلى أن عددا قليلا من أقل البلدان نموا بوسعه تحقيق الأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل بروكسل، في حالة استمرار الاتجاهات الراهنة.

* A/61/50 و Corr.1.

** E/2006/100.

130606 080606 06-35096 (A)

ويبين التقرير أن النمو السريع في السكان، والتحضر السريع، والتدهور البيئي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي عوامل تزيد من حدة الفقر المدقع في أقل البلدان نموا. وبدأ التغير في المناخ في الظهور كتحد جديد أمام التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، ولا سيما تلك البلدان الواقعة في أفريقيا والجزر الصغيرة.

ويدعو التقرير إلى مواصلة التزام أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية بتنفيذ برنامج العمل وتجديد الطاقات في هذا الصدد. وهو يوصي بأن تدمج أقل البلدان نموا المقاصد والأهداف والغايات الواردة في برنامج العمل في أهدافها الإنمائية للألفية استنادا إلى استراتيجيات التنمية الوطنية، ويدعو شركاءها في التنمية إلى دعم تلك الاستراتيجيات من خلال عمليات التقييم القطري المشترك/صندوق الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر. إن تلك الأُطر الاستثمارية والتنفيذية المتكاملة يجب أن تستند إلى تقييم تصاعدي على أساس الاحتياجات وأن تُدَعَّم بعدد من مبادرات ”المردود السريع“.

ويؤكد التقرير أن الوفاء بالعهود وتخفيف عبء الديون وإتاحة إمكانية النفاذ إلى الأسواق وتقديم المساعدة التقنية هي عوامل حاسمة من شأنها كسر قيود الفقر التي تقيد أقل البلدان نموا، والإبقاء على مصداقية برنامج العمل الذي صُمم كإطار للشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٦	٤
ثانيا - تنفيذ برنامج عمل بروكسل	٧-٧٥	٥
الالتزام ١: تشجيع وضع إطار للسياسة العامة يركز على البشر	٧-١٤	٥
الالتزام ٢: حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي	١٥-٢١	٧
الالتزام ٣: بناء القدرات البرية والمؤسسية	٢٢-٣٧	٩
الالتزام ٤: بناء القدرات كي تكون العولمة مجدية لأقل البلدان نموا	٣٨-٤٧	١٢
الالتزام ٥:تعزيز دور التجارة في التنمية	٤٨-٥٩	١٥
الالتزام ٦: الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة	٦٠-٦٦	١٨
الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية	٦٧-٧٥	٢٠
ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات	٧٦-١٠١	٢٢
المرفق الأول - برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا: الأهداف والغايات		٣٠
المرفق الثاني - البيانات الإحصائية الخاصة بكل بلد على حدة		٣٧

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا عن تنفيذ برنامج عمل العِقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١]، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، على أن يتم ذلك بصورة تحليلية تستند إلى النتائج عن طريق التركيز على النتائج الملموسة وتبيان التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

٢ – ويتابع هذا التقرير هيكل برنامج عمل بروكسل ويستعرض التقدم المحرز في تنفيذه بقياس مدى إسهامه في تقدم أقل البلدان نموا نحو إنجاز الأهداف الإنمائية الدولية، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل.

٣ – ويرد في المرفق الأول من هذا التقرير قائمة المؤشرات المستعملة في قياس مدى التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية في تنفيذ الأهداف والغايات الإنمائية الدولية الواردة في برنامج عمل بروكسل.

٤ – وفي حين أن التقييم يقدم تقييما لأداء مجموعة أقل البلدان نموا ككل، من المحتم أن يكون هناك بعض التباين في الأداء فيما بين كل دولة على حدة، وقد يكون هذا التباين واسعا في بعض الأحيان. ويرد أداء كل بلد على حدة من أقل البلدان نموا في المرفق الثاني من هذا التقرير، الذي يوفر بيانات إحصائية خاصة بكل بلد. وقد جُمعت تلك البيانات من المصادر الدولية، التي تستند بدورها إلى مصادر وطنية. ويرد تحت كل جدول بيان تام عن مصادر البيانات.

٥ – ويستلزم برنامج عمل بروكسل أن يتضمن التقييم قياس التقدم المحرز في رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نموا. ويندرج رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نموا ضمن اختصاصات لجنة السياسات الإنمائية، وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تتألف من خبراء مستقلين يتولون استعراض قائمة أقل البلدان نموا كل ثلاث سنوات وتقديم توصيات لإدراج الأسماء في قائمة أقل البلدان نموا أو رفع الأسماء منها.

٦ – وفي عام ٢٠٠٤، أحاطت الجمعية العامة علما بتوصية لجنة السياسات الإنمائية، برفع اسمين من قائمة أقل البلدان نموا[٢]. ويمر الرأس الأخضر حاليا بمرحلة انتقالية تفضي إلى رفع اسمه من القائمة عام ٢٠٠٧، في حين أُجلت حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بداية فترة الانتقال السلس التي تمتد ثلاث سنوات لرفع اسم ملديف من القائمة، بعد أن أصيبت

بأضرار شديدة من جراء أمواج تسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤[٣]. وفي عام ٢٠٠٦ خلصت اللجنة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاثة سنوات إلى إدراج بابوا غينيا الجديدة في قائمة أقل البلدان نموا[٤]، ورفع ساموا من تلك القائمة. وخلصت اللجنة أيضا إلى أن كلا من توفالو وغينيا الاستوائية وفانواتو وكيريباس قد أصبح مؤهلا للرفع من القائمة. ووفقا للإجراءات المرعية، سوف يُنظر في رفع أسمائها من القائمة في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتبين أيضا أن هناك سبعة من أقل البلدان نموا تستوفي واحداً من المعايير الثلاثة المؤهلة للرفع من القائمة. بيد أن استعراض عام ٢٠٠٦ خلص إلى أن ٣٦ من أقل البلدان نموا قد أخفقت في استيفاء أي معيار من المعايير المؤهلة للرفع من القائمة، وهو ما يعكس تقدمها البطيء في التنمية[٥].

ثانيا – تنفيذ برنامج عمل بروكسل

الالتزام ١
تشجيع وضع إطار للسياسة العامة يركز على البشر

٧ – إن النمو السريع والمستدام والجامع لا غنى عنه في تخفيف حدة الفقر والنمو المستدام في أقل البلدان نموا. وتحقيقا لهدف خفض عدد الذين يعيشون في فقر وجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، حدد برنامج عمل بروكسل أهدافا لأقل البلدان نموا تتمثل في تحقيق نمو سنوي بحد أدنى قدره سبعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحد أدنى لمعدل الاستثمار قدره ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠.

٨ – وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) في أقل البلدان نموا ٥,٥ في المائة، في مقابل نسبة ٤,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ونسبة ٢,٢ في المائة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥. وكان وراء سرعة النمو أساسا في كثير من أقل البلدان نموا ارتفاع الطلب وأسعار السلع الأساسية، حيث تركز هذا النمو بصفة أساسية في قطاعي التعليم والنفط. ورغم التحسن العام، حقق خمسة بلدان فحسب الرقم المستهدف لمعدل النمو السنوي الذي يبلغ سبعة في المائة مُنذ اعتماد برنامج العمل، من بينها ثلاثة بلدان استفادت من التطور في قطاع النفط، وشهد بلد واحد منها تعافيا قويا بعد فترة انتهاء الصراع من خلال المعونات بعد أن شهد فترة طويلة من النمو السالب. وحقق ١٥ بلدا آخر من أقل البلدان نموا متوسط نمو زاد على خمسة في المائة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، بيد أن الناتج المحلي الإجمالي شهد هبوطا في ستة بلدان منذ عام ٢٠٠٠. وكان الارتفاع في الدخل السنوي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل

بلدان نموا أبطأ من الارتفاع في مجموع الناتج المحلي الإجمالي بسبب النمو السريع في عدد السكان. فقد زاد فحسب من ٢٨٨ دولارا بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٩ دولارا عام ٢٠٠٣.

٩ - وتوضح بيانات الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا قد وصلت بالفعل إلى الرقم المستهدف للاستثمار وأن معدل الاستثمار قد بلغ ٢٠ في المائة أو أعلى في ١١ بلدا آخر. بيد أن معدل الاستثمار في ١١ بلدا من أقل البلدان نموا ما زال دون ١٥ في المائة (انظر المرفق الثاني، الجدول ١).

١٠ - ويبدو أن النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا لم يُفض إلى قدر معقول من تخفيف حدة الفقر. فمن بين أقل البلدان نموا التي توافرت عنها بيانات دولية حديثة يمكن القياس عليها والبالغ عددها ١٧ بلدا، هناك تسعة بلدان يعيش فيها ما يزيد على ٥٠ في المائة من السكان على أقل من دولار يوميا من معادل القوة الشرائية. والبيانات عن الاتجاهات المتصلة بهذا الأساس المرجعي لا تتوافر إلا عن ١٢ بلدا من أقل البلدان نموا. وحقق ثلاثة من تلك البلدان (إثيوبيا وبوركينا فاسو وموريتانيا) خفضا جوهريا في حدة الفقر منذ النصف الأول من التسعينات، ولكن واجهت ثمانية بلدان أخرى زيادات في حدة الفقر. ولم يطرأ تغير ما على الفقر في البلد المتبقي بل وصل إلى مستوى مرتفع (انظر المرفق الثاني، الجدول ٢).

١١ - وقد تحقق بعض التقدم في معظم أقل البلدان نموا في خفض نسبة الذين يعانون من الجوع، بيد أن معدلات سوء التغذية ما زالت مرتفعة وتزيد على ٤١ في المائة أو أعلى في ١٠ بلدان من أقل البلدان نموا. ومن غير المحتمل أن يفي معظم أقل البلدان نموا بالهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه).

١٢ - وقد أفضت عوامل الصراعات الأهلية، والفقر المدقع، وعدم كفاية التغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجتمعة إلى النتيجة غير المسبوقة المتمثلة في انخفاض العمر المتوقع منذ عام ١٩٩٠ في خُمس عدد أقل البلدان نموا، وتقع تلك البلدان جميعها في أفريقيا. وزاد العمر المتوقع في جميع أقل البلدان نموا بالمناطق الأخرى بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥، بشكل كبير في بعض الحالات، ولكنه ظل دون ٥٠ عاما (المرجع نفسه). ومع ذلك زاد عدد سكان أقل البلدان نموا، بسبب معدل الخصوبة المرتفع جدا، من ٥٢٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٧٤١ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، وإلى عدد تقديري بلغ ٧٥٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ (انظر المرفق الثاني، الجدول ١).

١٣ - وما برح يتزايد النظر إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر، المصممة أصلا كأدوات لتخفيف عبء الدين، على أنها الإطار التنفيذي والاستثماري الأساسي والمحرك الاستراتيجي الرئيسي للبلدان في معالجة الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أعد ثلثا جميع أقل البلدان النامية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، في حين أعد كل من أوغندا وبنن مشروع الورقة الثانية. وأعد عدد آخر من أقل البلدان نموا تقريرا أو أكثر من التقارير المرحلية عن تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر المتعلقة بتلك البلدان.

١٤ - وخلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادة العالم من جديد إعلان الألفية وأعلنوا تصميمهم على ''العمل بحلول عام ٢٠٠٦ على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة، بما يحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية''[٦]. وترمي خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) إلى مساعدة ٦٠ بلدا من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، على إعداد أو تعديل استراتيجيات التنمية الوطنية استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ويقوم عدد من أقل البلدان نموا بالفعل بإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية، بينما يقوم عدد آخر من البلدان بتعديل ورقات استراتيجية الحد من الفقر المتعلقة بها بُغية تحقيق الأهداف.

الالتزام ٢
حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي

١٥ - إن السلام والأمن لا غنى عنهما في الحد من الفقر والتنمية المستدامة، إذ تودي الصراعات بحياة عدد كبير من البشر وتحدث آثارا ضارة بالاقتصاد والجهود الإنمائية. وتبين الدراسات أن مستوى نشوب الصراعات في البلدان المنخفضة الدخل أعلى من مستواه في البلدان المتوسطة الدخل وأعلى كثيرا من مستواه في البلدان المرتفعة الدخل، مما يجعل أقل البلدان نموا عرضة بوجه خاص للصراعات. وفي حين أن عدد الصراعات في أرجاء العالم قد تناقص بشكل كبير منذ عام ١٩٩٠، اندلع نصف عدد الصراعات في أقل البلدان نموا على مدار فترة الخمسة عشر عاما الماضية[٧].

١٦ - ويهيب برنامج عمل بروكسل بأقل البلدان نموا مواصلة تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها الوطنية من أجل تشجيع بناء القدرات والحيلولة دون نشوب الصراعات، وتشجيع البلدان المتضررة بالحروب، على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والمصالحة، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

١٧ - وقد أدى اتفاق السلام الشامل، الموقع في نيروبي يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين حكومة جمهورية السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى إحياء الآمال بتحقيق المصالحة الوطنية، واستعادة الأمن والنظام، وعودة اللاجئين والمشردين، وفي نهاية المطاف، العودة إلى تنمية البلد. بيد أنه بعد مرور أكثر من عام، ما زالت الحالة الأمنية في السودان مزعزعة، وتهدد التوترات بينه وبين تشاد المجاورة السلام والاستقرار في المنطقة.

١٨ - وقد ازدادت حدة التوترات بين إثيوبيا وإريتريا نتيجة عدم تسوية القضايا فيما بينهما، لا سيما الجمود الذي تشهده عملية رسم الحدود بموجب القرار الذي اتخذته لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية عام ٢٠٠٢.

١٩ - وحدثت بعض التطورات الإيجابية في مواقع أخرى: عودة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال؛ وإجراء الانتخابات الوطنية في بوروندي؛ وعودة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإجراء استفتاء على الدستور في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهد السبيل أمام إجراء انتخابات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات؛ وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في هايتي؛ وإجراء انتخابات رئاسية في ليبريا أفضت إلى انتخاب أول رئيسة دولة في أفريقيا.

٢٠ - وقد حصلت المرأة على ٢٧ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ و ٢٢ في المائة من مقاعد مجلس النواب بالبرلمان الأفغاني. وفي مجالس المقاطعات، حصلت المرأة الأفغانية على نسبة ٢٩ في المائة من عضوية تلك المجالس. واعتمدت أفغانستان، كجزء من التزامها بعملية بون، استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تمتد خمس سنوات، ووضعت استراتيجية للتنمية الوطنية ترمي إلى تخفيف حدة الفقر، وتوفير فرص عمالة، وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية وتطوير القطاع الخاص. وترمي عملية الإصلاح الأفغانية المسماة ''تحقيق العدالة للجميع'' إلى إقامة نظام للعدل يتسم بالنزاهة والشفافية، بما في ذلك إعادة بناء نظام الإصلاحيات وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون.

٢١ - وتواجه أقل البلدان نموا، بعد انتهاء الصراعات، تحديات هائلة لدى انتقالها إلى مرحلة السلام، وقد تعود القهقري إلى الصراع في غضون خمس سنوات ما لم تتلق المعونة والمشورة في مجال السياسة العامة في الوقت الملائم وبالقدر الكافي[٨]. ومن المفارقة العجيبة، أن المعونة المقدمة إلى البلدان بعد انتهاء الصراعات تميل نحو التناقص في ذات الوقت الذي يمكن فيه أن تكون أداة فعالة في بناء أسس التنمية الطويلة الأجل. وفي الوقت ذاته، غالبا ما تواجه البلدان بعد انتهاء الصراعات صعوبة في استيعاب الكميات الكبيرة من المعونة الإنمائية وغالبا ما يكون الأداء القوي في مجال الحكم شرطا من شروط التأهل للحصول على المساعدة الإنمائية الخارجية[٩].

الالتزام ٣
بناء القدرات البشرية والمؤسسية

٢٢ - أفضى تقديم الدعم المباشر من المانحين إلى القطاع الاجتماعي إلى حدوث تغيرات إيجابية في عدة مؤشرات اجتماعية في أقل البلدان نموا، ومن ثم، تحرز معظم أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات تقدما نحو تحقيق القيد الشامل بالمرحلة الدراسية الابتدائية. وقامت أقل البلدان نموا، في معظمها، بتحسين المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي. بيد أن التباينات بين الجنسين تتزايد مع ارتفاع مستوى التعليم، حيث تبين البيانات المتاحة عن ٢١ بلدا من أقل البلدان نموا وجود تباين كبير بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي، بينما يزداد عدد البنات عن عدد البنين في ستة بلدان. بل إن هناك تباينا أعلى في مرحلة التعليم العالي، حيث يقل عدد البنات المسجلات عن نصف عدد البنين في ما يزيد على ٥٠ في المائة من البلدان (انظر المرفق الثاني، الجدول ٤ - ألف).

٢٣ - وهناك تفرق في البيانات عن تعليم الكبار القراءة والكتابة في أقل البلدان نموا، بيد أن الرقم المستهدف لتحسين تعليم الكبار القراءة والكتابة، وهو ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، قد جرى استيفاؤه، أو من المحتمل استيفاؤه، بالنسبة إلى النساء في ٢٦ بلدا من بين أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات البالغ عددها ٣٣ بلدا. وبالنسبة إلى الرجال، فإن الرقم المستهدف قد استُوفي، أو من المحتمل استيفاؤه، في ١٠ بلدان فحسب من بين أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات تتعلق بالاتجاهات والبالغ عددها ٣٢ بلدا (انظر المرفق الثاني، الجدول ٤ - باء).

٢٤ - وما زال العدد المرتفع جدا من وفيات الرضع والأطفال دون سن خمس سنوات قائما في ثلث عدد أقل البلدان نموا، نتيجة لسوء التغذية الشديد، والأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات. وحسب ما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تندلع صراعات مسلحة كبرى منذ عام ١٩٩٠ في ١١ بلدا من بين البلدان التي تشهد أعلى معدلات وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات البالغ عددها ٢٠ بلدا. وتنتمي جميع تلك البلدان الإحدى عشرة إلى أقل البلدان نموا.

٢٥ - وحققت بالفعل أربعة بلدان من أقل البلدان نموا (الرأس الأخضر وجزر سليمان وساموا وفانواتو) الهدف المتمثل في خفض معدل وفيات الرضع إلى ما دون ٣٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وهناك ١٣ بلدا من أقل البلدان نموا الأخرى تحرز تقدما جوهريا في الوفاء بذلك الهدف بحلول التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٥. وهناك ١٨ من البلدان الأخرى تحرز بعض التقدم في ذلك الاتجاه، بيد أن هناك تقدما ضئيلا أو تقهقرا في ١٥ بلدا من أقل البلدان نموا المتبقية (انظر المرفق الثاني، الجدول ٣).

٢٦ - وحققت بالفعل ثلاثة بلدان من أقل البلدان نموا (الرأس الأخضر وساموا وفانواتو) هدف خفض معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات إلى ما دون ٤٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، ويحرز عدد آخر يبلغ ١٣ بلدا تقدما جوهريا نحو ذلك الهدف. وهناك ٢٠ بلدا من أقل البلدان نموا تحرز تقدما، ولكن من غير المحتمل أن تحقق الرقم المستهدف بحلول عام ٢٠١٥، في حين تشهد البلدان الأربعة عشرة المتبقية من أقل البلدان نموا تراجعا أبعد من ذلك (المرجع نفسه).

٢٧ - وما زالت الوفيات النفاسية في أقل البلدان نموا هي الأعلى من نوعها في العالم (٨٩٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي) وهي تشهد ارتفاعا كبيرا أو بسيطا في ٤٥ بلدا من تلك البلدان. ورغم كبر حجم المشكلة وتوافر الحلول، اقتربت خمسة بلدان فحسب من أقل البلدان نموا (الرأس الأخضر وجزر سليمان وساموا وفانواتوا وملديف) من تحقيق الرقم المستهدف المتمثل في خفض الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥.

٢٨ - وتعزى أساسا الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال إلى عدم كفاية الرعاية في أثناء الحمل والولادة. ومن المفارقة العجيبة أن أقل البلدان نموا التي تشهد أعلى معدلات الخصوبة (أقل بقليل من خمسة أطفال لكل امرأة) تشهد أقل معدلات الرعاية الماهرة في أثناء الولادة. ويتم حوالي ثلث جميع حالات الولادة فحسب في أقل البلدان نموا على يد أفراد مهرة، في مقابل ٥٩ في المائة في بلدان نامية أخرى. وهناك سبعة بلدان من أقل البلدان نموا لديها معدل مرتفع من الأفراد المهرة في التوليد يزيد على ٨٥ في المائة، بينما هناك ١٧ بلدا من أقل البلدان نموا الأخرى لديها معدل من الأفراد المهرة في التوليد يزيد على ٥٠ في المائة، وقد يكون بوسعها تحقيق الرقم المستهدف المتمثل في التغطية الشاملة بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك فثمة حاجة إلى تحقيق انفراج جوهري لتحقيق ذلك الهدف في البلدان المتبقية البالغ عددها ٢٦ بلدا (المرجع نفسه).

٢٩ - وقد تحقق بعض التحسن في توفير الرعاية قبل الولادة. فمن بين أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات البالغ عددها ٤٥ بلدا، هناك ٣٥ من تلك البلدان ينبغي أن يتسنى لها تحقيق الرقم المستهدف لتوفير الرعاية الشاملة قبل الولادة على يد الأفراد الصحيين المهرة. وثمة حاجة إلى إجراء توسع سريع في توفير الخدمات لإحراز تقدم جوهري نحو تحقيق ذلك الهدف في البلدان المتبقية (المرجع نفسه).

٣٠ - وقد أفضت السياسات الرامية إلى خفض الزيادة السكانية إلى إحراز تقدم في استعمال موانع الحمل في ٢١ بلدا من أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات تتعلق بالاتجاهات

والبالغ عددها ٢٥ بلدا، رغم أن المعدلات ما زالت منخفضة في كثير من الحالات. كما أسهمت سياسات منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك الحملات الإعلامية والتثقيفية، في زيادة استعمال المانع الذكري.

٣١ - وتبين البيانات أنه رغم أن معدل الحالات الجديدة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٣,٢ في المائة) في معظم أقل البلدان نموا المتضررة ما زال الأعلى من نوعه في العالم، فإنه قد بدأ في الهبوط قليلا على إثر سياسات وبرامج منع الإصابة بالفيروس على مدار فترة العشر سنوات الماضية. ومع التوسع في برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تشهد الوفيات أيضا انخفاضا. لذا، فإن معدل الانتشار قد يستقر بل حتى قد يتناقص مستقبلا. ولكن ثمة حاجة إلى تقديم استثمارات جوهرية في مجال منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته لترسيخ ذلك الاتجاه (انظر المرفق الثاني، الجدول ٦).

٣٢ - وقد هبطت إلى حد كبير معدلات انتشار السل والوفيات المتصلة به في بعض من أقل البلدان نموا، ولكنها ما زالت عالية، بل إنها ازدادت، في غالبية البلدان. ويأتي قدر كبير من الزيادة نتيجة للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يضعف النظام المناعي البشري (انظر المرفق الثاني، الجدول ٧).

٣٣ - وقد شهد انتشار الملاريا انخفاضا في ١٥ بلدا من أقل البلدان نموا، ولكنه شهد تدهورا في ١٣ بلدا من أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات تتعلق بالاتجاهات البالغ عددها ٣٠ بلدا. وتحدث الوفيات من الملاريا أساسا في وسط أفريقيا وميانمار، حيث هناك ارتفاع شديد في الوفيات (٢ ٠٠٠ وفاة وأكثر) في ١٠ بلدان من أقل البلدان نموا، وارتفاع في عدد الوفيات (٥٠٠ - ١ ٩٩٩ وفاة) في تسعة بلدان من أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ والبالغ عددها ٣٣ بلدا. وبوسع الآن ٢٣ بلدا من أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات البالغ عددها ٣٠ بلدا توفير العلاج لما يقل عن ٢٥ في المائة من الأطفال الذين يعانون من الحمى وذلك بالأدوية المضادة للملاريا. وما برح التقدم بطيئا في استعمال الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية ولكن نجح استعمالها في ١١ بلدا من أقل البلدان نموا (المرجع نفسه). ومن الملفت للنظر أن تنزانيا قد بدأت في إنتاج ناموسيات الأسرِّة مما أدى إلى هبوط السعر إلى دولارين للناموسية بعد أن كان ١٥ دولارا وزيادة استعمالها في بعض المناطق إلى ٢٥ في المائة بعد أن كان ٢ في المائة[١٠].

٣٤ - وتظهر البيانات حدوث تحسن جوهري في إمكانية الحصول على مياه الشرب، حيث أصبح في إمكان ٥٨ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا الحصول على نوعية أفضل من المياه. ولكن ما زالت هناك تباينات بين المناطق الريفية والحضرية. ففي المناطق

الحضرية، حقق بالفعل، أو من المحتمل أن يحقق، ٤٥ بلدا من أقل البلدان نموا هدف توفير إمكانية الحصول على نوعية جيدة من المياه بحلول عام ٢٠١٥، ولكن لوحظ إحراز تقدم ضئيل في البلدان الخمسة المتبقية. وعلى النقيض من ذلك، لم يطرأ تغيير تقريبا على مدى إمكانية الحصول على نوعية جيدة من المياه في المناطق الريفية (انظر المرفق الثاني، الجدول ٨).

٣٥ - وتحقق بعض التحسن في إمكانية توفير نوعية أفضل من المرافق الصحية. ومن المحتمل فيما يبدو أن يحقق ٢١ بلدا من أقل البلدان نموا الرقم المستهدف للمرافق الصحية في المناطق الحضرية وأن يحقق ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا ذلك الرقم في المناطق الريفية، ولكن ما برح هناك تقدم ضئيل في البلدان المتبقية (المرجع نفسه).

٣٦ - ونظرا إلى الفقر المدقع، والنمو السريع في السكان، وارتفاع التحضر، وسوء السياسات السكانية والحضرية، هناك تزايد في عدد الأفراد الذين يعيشون في العشوائيات بأقل البلدان نموا بنحو خمسة في المائة سنويا؛ وهو ما يزيد عن ضعف المعدل في بلدان نامية أخرى. ويعيش قرابة ١٤٠ مليون نسمة في أقل البلدان نموا، أو ما يعادل ربع سكان الحضر بها، في ظروف إسكانية سيئة.

٣٧ - ورغم حدوث بعض التحسن، ما زالت بعض المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بأقل البلدان نموا هي الأقل من نوعها في العالم. إذ لدى تلك البلدان أعلى معدل لوفيات الرضع والأطفال والنفاس، وأعلى معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا ومدى انتشار تلك الأمراض، وأقل معدلات القيد بالمدارس وإلمام الكبار بالقراءة والكتابة، وأعلى معدلات الخصوبة والنمو السكاني، وأعلى معدلات سوء التغذية والفقر المدقع، وأقل عمر متوقع لدى الميلاد، وأسوأ ظروف الإسكان.

الالتزام ٤

بناء القدرات كي تكون العولمة مجدية لأقل البلدان نموا

٣٨ - يشدد برنامج عمل بروكسل على أن قدرة أقل البلدان نموا على الإسراع بالنمو والتنمية المستدامة تعوقها القيود التي تواجهها فيما يتعلق بالهياكل والإمدادات، بما في ذلك انخفاض الإنتاجية. ومن بين العوامل الحاسمة المطلوبة لتعزيز القدرة الإنتاجية، يشير برنامج العمل إلى استقرار ظروف الاقتصاد الكلي، وملاءمة الإطار القانوني والنظامي، وما يكفي من البنى الأساسية المؤسسية والمادية والاجتماعية، وحيوية القطاع الخاص.

٣٩ - ويعيش حوالي ٧٢ في المائة من سكان أقل البلدان نموا في المناطق الريفية، بينما يعتمد ٦٩ في المائة من السكان على الزراعة كمصدر للعمل والدخل والأمن الغذائي. ويجعل

تركزهم في المناطق الريفية الزراعة والتنمية الريفية هدفين مثاليين لعملية الحد من الفقر في أقل البلدان نموا.

٤٠ - ورغم أهمية الزراعة بالنسبة إلى اقتصادات أقل البلدان نموا، فقد تحولت تلك البلدان من مُصدِّر صاف للمنتجات الزراعية إلى مستورد صاف لها، حيث انخفضت حصة الصادرات الزراعية، وارتفعت الواردات الزراعية، الأغذية في الغالب، ثلاث مرات تقريبا ضمن وارداتها الإجمالية. وأدى ارتفاع الأسعار والجفاف إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا المستوردة للأغذية وإلى إنفاق تلك البلدان نصيبا كبيرا من عائداتها من العملات الأجنبية على شراء الأغذية. وتخفض النفقات الكبيرة على الواردات من الأغذية قدرة أقل البلدان نموا على سداد تكلفة وارداتها الأساسية الأخرى وقد تؤدي إلى رفع ديونها الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإنها قد تقوض تنميتها على الأجل الطويل بسبب تحويل مسار الموارد بعيدا عن الاستثمار في تنويع الزراعة، وعن التنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية.

٤١ - وقد زاد قليلا نصيب المنتجات المجهزة في الصادرات الزراعية التي تصدرها أقل البلدان نموا، إلا أن غياب إمكانية الحصول على التكنولوجيا الزراعية؛ وضعف القدرات البشرية والمؤسسية، وانعدام إمكانية الحصول على الائتمانات والمعلومات عن الأسواق هي عوامل تعوق بقدر أكبر تنويع الزراعة وتقوض قدرة المنتجات الزراعية في أقل البلدان نموا على المنافسة في الأسواق الدولية. وما برحت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الزراعة في أقل البلدان نموا في هبوط بالمعايير النسبية، ولم يتمكن القطاع الخاص من ملء تلك الفجوة؛ ولا وجود تقريبا للاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة. والحالة في تفاقم من جراء التقلب الشديد في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية، والإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو[١١].

٤٢ - ويؤكد برنامج العمل أن البنية الأساسية المادية التي يمكن الاعتماد عليها ”تعتبر ضرورية لكفاءة استخدام الأصول والمشاريع الإنتاجية الموجودة مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة وتحقيق تنمية اقتصادية مجدية“ في أقل البلدان نموا. وتحقيقا لتلك الغاية، يوصى بزيادة عدد الطرق ووصلات السكك الحديدية في أقل البلدان نموا إلى مستوى البلدان النامية الأخرى بحلول عام ٢٠١٠.

٤٣ - وتظهر البيانات الواردة من ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا أن طول الطرق قد زاد بما لا يقل عن ٢٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠ في ١٣ بلدا، ولكن حدث هبوط في طول الطرق في ستة بلدان خلال تلك الفترة. وفي الوقت ذاته، فإن نسبة الطرق الممهدة منخفضة جدا. كما أن السكك الحديدية محدودة قياسا على حجم السكان والحجم الجغرافي لدى جميع أقل

البلدان نموا تقريبا؛ ولم تفد سوى أربعة من أقل البلدان نموا (جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وموزامبيق) باستعمال السكك الحديدية على نطاق واسع في الشحن (انظر المرفق الثاني، الجدول ١٠).

٤٤ - ويوصي برنامج العمل أيضا بتحديث الموانئ والمطارات والمرافق الملحقة بها وتوسيع حجمها بحلول عام ٢٠١٠ لتعزيز القدرات التجارية لدى أقل البلدان نموا. ولم يتسن تقييم مدى التقدم المحرز في مرافق الموانئ ومدى استعمالها في أقل البلدان نموا بسبب انعدام المؤشرات المعيارية. كما أن الخدمات الجوية محدودة جدا في معظم أقل البلدان نموا وهناك هبوط في الشحن الجوي والرحلات الجوية المغادرة على السواء (المرجع نفسه).

٤٥ - وفي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، لم يحقق هدف توفير خمس وصلات هاتفية لكل ١ ٠٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠١٠، أو من المتوقع أن يحقق ذلك الهدف، سوى أربعة من أقل البلدان نموا؛ ومن المتوقع أن يحقق ذلك الهدف عدد ضئيل من أقل البلدان نموا المتبقية، رغم التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٠. وبالنسبة إلى عدد المشتركين في خطوط الهواتف الأساسية والهواتف المحمولة معا، تضاعف ذلك العدد على الأقل لكل ١٠٠ نسمة في جميع أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات فيما عدا بلدين، بل زاد في كثير من البلدان ثلاث أو خمس مرات في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤. وهناك ثمانية بلدان كان لديها ١٠ خطوط أو أكثر لكل ١٠٠ نسمة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وهناك ١٠ بلدان أخرى من أقل البلدان نموا في وضع يمكنها من تحقيق ذلك المستوى قريبا. ومن شأن الإسراع بذلك في ١٧ من أقل البلدان نموا الأخرى أن يضع تلك البلدان على طريق تحقيق ذلك الهدف، ولكن التوقعات بالنسبة إلى البلدان الأربعة عشر الباقية لا توحي بالأمل، رغم الارتفاع الكبير في عدد المشتركين في الهواتف المحمولة (انظر المرفق الثاني، الجدول ٩).

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٠، لم يكن هناك سوى سبعة من أقل البلدان نموا لديها وصلة واحدة أو أكثر من وصلات شبكة الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد مستعملي شبكة الإنترنت من ثلاث إلى عشر مرات أو أكثر في معظم أقل البلدان نموا، رغم أن مستعملي شبكة الإنترنت ما زال عددهم دون فرد واحد لكل ١٠٠ فرد في نصف عدد أقل البلدان نموا (المرجع نفسه).

٤٧ - وتؤدي مكاتب البريد، لا سيما في المناطق الريفية، دورا مهما في أقل البلدان نموا حيث إنها تستعمل ليس فحسب في خدمات البريد ولكن أيضا في الخدمات المالية (سداد فواتير المرافق العامة والضرائب وتحويل الأموال، وما إلى ذلك)، كما أنها توفر إمكانية الحصول على المعلومات. ومن شأن توفير الكفاءة والتكلفة المعقولة في الخدمات المالية

وعمليات تحويل الأموال التي توفرها مكاتب البريد تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإسهام في الحد من الفقر في أقل البلدان نموا. بيد أن البيانات تظهر أن إمكانية الحصول على الخدمات البريدية في هبوط مطرد منذ عام ١٩٩٠، في جميع أقل البلدان نموا المتوافر عنها بيانات البالغ عددها ٤٧ بلدا، باستثناء ثمانية بلدان منها (المرجع نفسه).

الالتزام ٥
تعزيز دور التجارة في التنمية

٤٨ - على الرغم من أهمية التجارة بالنسبة للنمو والتنمية المستدامة، ظلت حصة أقل البلدان نموا من التجارة العالمية هامشية في عام ٢٠٠٤، أي أقل من ٠,٧ في المائة مع احتساب صادرات النفط، ولكنها تتجاوز بقليل ٠,٣ في المائة إذا استُثنيت صادرات النفط. وزادت قيمة صادرات أقل البلدان نموا المصدرة للنفط بأكثر من ٥٠ في المائة عام ٢٠٠٤، أي بوتيرة فاقت بكثير تزايد قيمة صادرات أقل البلدان نموا التي تصدر المصنوعات والمعادن. وعلى الرغم من أن حصة أقل البلدان نموا من صادرات الخدمات على الصعيد العالمي لم تمثل سوى ٠,٤ في المائة عام ٢٠٠٤، فقد شكلت تجارة الخدمات في بلدان مثل إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وملديف وميانمار ونيبال أكثر من نصف إجمالي إيراداتها من التصدير.

٤٩ - والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ما زالا أهم سوقين لصادرات أقل البلدان نموا، غير أن ٣٨ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا عام ٢٠٠٤ وجدت منفذا لها في البلدان النامية. وتلقت الصين وحدها ١٨ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نموا. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعلنت الصين أنها ستعفي بعض منتجات ٣٩ بلدا من أقل البلدان نموا تربطها بها علاقات دبلوماسية من الرسوم الجمركية. وعلى غرار ذلك، أعلنت البرازيل والهند كذلك، خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عن إعفاء منتجات أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص.

٥٠ - وثمة خطوة جوهرية هامة أخرى تمثلت في تحديد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٨ أو تاريخا لا يتجاوز فترة بدء تطبيق إعفاء جميع صادرات أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، على الرغم من أنه تم الاتفاق، فيما يتعلق بالبلدان التي ليست في وضع يمكنها من إعفاء جميع الصادرات، على أن الرقم المستهدف سيكون ٩٧ في المائة فقط من منتجات أقل البلدان نموا. ومع ذلك، سيتطلب تحقيق أهداف منظمة التجارة العالمية بحلول التاريخ المتفق عليه بذل جهود جبارة ووجود

رغبة سياسية قوية، حيث إن دخول منتجات أقل البلدان نموا المعفاة من الرسوم الجمركية إلى الأسواق لم يزدد إلا بنسبة ٢ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤.

٥١ - وبشكل عام، انخفضت معدلات الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على واردات السلع الزراعية والملابس والنسيج الآتية من أقل البلدان نموا بصورة مستمرة منذ عام ١٩٩٦، وبلغت عام ٢٠٠٤ نسب ٣,٤ في المائة و ٢,٥ في المائة و ١,٥ في المائة على التوالي[١٢]. وإقرارا من المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بأن الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية، ولا سيما قواعد المنشأ ومعايير المنتجات، تمثل عراقيل كبيرة تعيق دخول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، فقد دعا المؤتمر البلدان المتقدمة النمو إلى ''كفالة شفافية وتبسيط قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على صادرات أقل البلدان نموا من أجل الإسهام في تيسير إمكانية نفاذها إلى الأسواق''[١٣].

٥٢ - وفي كثير من الأحيان، تحول معوقات الإمداد من قبيل ضعف نظم النقل، ولا سيما في مجال الطرق والموانئ، وعدم كفاءة الإجراءات الجمركية، وضعف مراقبة الجودة والقواعد التنظيمية، والنقص في تدابير تسهيل التجارة وتعزيز الصادرات، دون تمكن أقل البلدان نموا من الاستفادة على أكمل وجه من الإجراءات التفضيلية. ويمثل تحسين القدرات التموينية أحد الأهداف الرئيسية للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نموا، وهو إطار اعتمد عام ١٩٩٧ بمبادرة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١٤].

٥٣ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بلغ عدد أقل البلدان نموا التي قطعت أشواطا مختلفة ضمن الإطار المتكامل ٤٠ بلدا. وبلغ المجموع التراكمي للتبرعات المعلنة للإطار المتكامل ٣٤,٦ مليون دولار ترجم منها ٩٤,٨ في المائة إلى مساهمات في الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل. ولأول مرة، تجاوزت التبرعات المعلنة والمساهمات الموجهة لمشاريع بناء القدرات (النطاق الثاني) المساهمات الموجهة لتمويل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري (النطاق الأول).

٥٤ - وفي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٥، قرر الوزراء ''أن يعملوا على زيادة فعالية تلبية الإطار المتكامل لاحتياجات أقل البلدان نموا المتعلقة بالتنمية والتجارة وتلبية تلك الاحتياجات في حينها''، وطلبوا إلى فرقة عمل تضم المانحين وأقل البلدان نموا أن تقدم، بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦، توصيات إلى المجلس العام عن كيفية: (أ) تقديم تمويل إضافي مزيد يمكن التنبؤ به على أساس متعدد السنوات؛ (ب) تعزيز الإطار المتكامل على

المستوى القطري، ويشمل ذلك دمج التجارة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛ (ج) وتحسين آليات اتخاذ القرار والإدارة في الهيكل المتكامل بهدف كفالة فعالية تقديم الموارد المالية الإضافية وتنفيذ البرامج في حينها.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، قرر الوزراء أن يبدأ تطبيق الإطار المتكامل المحسَّن في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وحثوا الشركاء في التنمية على زيادة مساهماتهم المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل. وأُقِرَّ كذلك بأن البرنامج الواسع النطاق ''المعونة من أجل التجارة'' ينبغي أن يساعد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على التصدي للمعوقات التموينية وتلبية احتياجاتها من الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة وتوسيع نطاق تجارتها.

٥٦ - وارتفع مجموع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي ترصدها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبناء القدرات التجارية في أقل البلدان نموا من ١,٤ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٢,٢ بليون دولار عام ٢٠٠٣ وإلى و ٢,٣ بليون دولار عام ٢٠٠٤. وتعتبر أقل البلدان نموا المستفيد الأول من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ومن أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وعلى وجه الخصوص، ما زالت أقل البلدان نموا تستفيد من مشاريع الأونكتاد وبرامجه، ومنها مثلا النظام الآلي للبيانات الجمركية، وهو عبارة عن نظام حاسوبي لإدارة الجمارك[١٥]، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والكتيبات الإرشادية عن الاستثمار التي يعدها الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية، واستعراضات سياسات الاستثمار، والإدارة السليمة في مجال تشجيع الاستثمار، والمشاريع المتعلقة بالسلع الأساسية، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مختارة من أقل البلدان نموا وإلى بلدان أفريقية أخرى[١٦]، وأنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالمفاوضات التجارية وبالدبلوماسية التجارية.

٥٧ - وتعتبر التجارة التفضيلية عاملا حاسما بالنسبة لأقل البلدان نموا التي تعتمد على السلع الأساسية. واستنادا إلى دراسة الأونكتاد، صُدِّر عام ٢٠٠٣ نحو نصف إجمالي صادرات أقل البلدان نموا من السلع الأساسية في إطار أفضليات النفاذ إلى الأسواق من ١١ بلدا ولم يتجاوز عدد السلع ذات الصلة بذلك ١٧ فئة من المنتجات. وفي الوقت ذاته، تُصدَّر ٢٠ سلعة أساسية تقريبا من السلع ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا (أي ما يعادل ٥٩,٥ في المائة من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات) إلى أسواق في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية دون أن تستفيد من معاملة تفضيلية نظرا لأنها تصديرها يتم على

أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية مُخوَّلة للدولة الأولى بالرعاية، أو لأنها تخضع لرسوم جمركية جد منخفضة تُخوَّل للدولة الأولى بالرعاية. وصدرت أقل البلدان نموا إلى الأسواق نفسها ١٨ منتجا تقريبا، ابتداء من السمك الطازج إلى قطع غيار السيارات، مستفيدة في ذلك من هوامش تفضيلية كبيرة[١٧].

٥٨ - واعترف مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد في الآونة الأخيرة بأن بعض أقل البلدان نموا ''قد تتأثر بتدني الأفضليات المخصصة لبعض المنتجات التي تكتسي قيمة تصديرية بالنسبة لها''. ودعا المجلس إلى ''اتخاذ تدابير لتقديم دعم دولي مكثف إلى أقل البلدان نموا لتمكينها من تحسين قدراتها الإنتاجية، وتنويع اقتصاداتها بحيث تشمل الأنشطة غير المعتمِدة على الأفضليات، وتحسين استخدامها للأفضليات المتاحة لها للنفاذ إلى الأسواق''. وخلص إلى أن ''مثل هذه التدابير للدعم الدولي يمكن أيضا أن تهدف إلى التصدي إلى أي تأثيرات سلبية تطال أقل البلدان نموا بسبب زيادة تحرير التجارة المتعددة الأطراف''.

٥٩ - وعلى الرغم من اعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لإجراءات الانضمام إلى المنظمة عام ٢٠٠٢، يظل الانضمام إليها عملية طويلة ومعقدة. ويبلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية من أقل البلدان نموا حاليا ٣٢ بلدا، إلا أن بلدين فقط انضما إليها منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل عام ٢٠٠١. وثمة عشرة من أقل البلدان نموا بلغت مراحل متفاوتة من عملية الانضمام. وتلقى ستة من أقل البلدان نموا المترشحين لعضوية منظمة التجارة العالمية مساعدة من الأونكتاد واستفادت تلك البلدان من التعاون التقني ومن أنشطة متنوعة لبناء القدرات أعدت بصورة تتناسب مع ظروفها واحتياجاتها المحددة.

الالتزام ٦
الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة

٦٠ - يواجه العديد من أقل البلدان نموا ما يسمى بالتدهور البيئي الاضطراري، وهي حالة يفضي فيها ''عدم كفاية الرصيد الرأسمالي المستمد من الأنشطة البشرية، والركود التكنولوجي، وانعدام فرص العمل، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، لدى تضاعف ذلك بتزايد عدد السكان، إلى الدفع بالاقتصاد نحو وضع تفرِض فيه ضرورة البقاء طلب القوت على حساب الرصيد الطبيعي أو البيئي''[١٨]. ويمثل تدهور الأراضي (التصحر)، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، عوامل ترتبط بالتدهور البيئي الاضطراري وتزيد بدورها من استفحال الفقر المدقع في أقل البلدان نموا.

٦١ - وتمثل الغابات أقل من أربعة بلايين هكتار من مساحة الأراضي في العالم، أي ما يعادل ٣٠ في المائة من مجموع هذه المساحة، غير أن إزالة الغابات، ولا سيما تحويلها إلى

أراض زراعية، قد قلص هذه المساحة بما مقداره ١٣ مليون هكتار سنويا فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥[١٩]. ومن بين مساحات الغابات التي فُقدت في العالم، يقع ٥٠ في المائة منها تقريبا في أقل البلدان نموا، حيث يواجه تقريبا كل بلد من تلك البلدان مشكلة فقدان الغابات بصورة غير مستدامة، ولو إلى حد ما على الأقل. وتسجل مستويات جد مرتفعة من إزالة الغابات في جزر القمر (٥٨ في المائة) وبوروندي (٤٧ في المائة) وتوغو (٤٤ في المائة) وأفغانستان (٣٤ في المائة).

٦٢ - وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا ليست مسؤولة عن انبعاثات غازات الدفيئة، فهي معرضة بشكل كبير إلى الآثار السلبية للاحترار العالمي، وتغير المناخ والجفاف وارتفاع مستوى البحر والفيضانات والأمطار الشبيهة بالأمطار الموسمية وتلوث الهواء والمياه وفقدان التنوع البيولوجي والإضرار بالنظم الإيكولوجية.

٦٣ - وتقلص الإنتاج الزراعي بفعل حالات الجفاف المتكررة وما لحق الأراضي من تدهور كبير، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي في العديد من أقل البلدان نموا الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء. وحسب تقديرات برنامج الأغذية العالمي، بلغ عدد السكان في جنوب أفريقيا الذين كانوا بحاجة إلى مساعدة غذائية طارئة في عام ٢٠٠٥ ما يناهز ٣,٥ مليون شخص. وبسبب الجفاف، زاد هذا العدد إلى ٨,٣ مليون شخص، بمن فيهم ١,٦ مليون في ملاوي، و ١,٢ مليون في زامبيا، و ٠٠٠ ٩٠٠ في موزامبيق. وفي منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك إثيوبيا وإريتريا والصومال، بلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية ١١ مليون شخص تقريبا.

٦٤ - ويمكن أن يسهم تغيير النظم الزراعية، واستعمال المحاصيل المقاومة للحرارة المرتفعة، والاعتماد على عناصر إضافية مثل الأسمدة وزيادة الري، في تخفيف الأثر السلبي الناشئ عن تغير المناخ وفي زيادة الإنتاجية الزراعية. لكن الأسمدة غالية الثمن وتعتمد الزراعة في أفريقيا على الأمطار في المقام الأول، إذ لا تتجاوز نسبة مساحة الأراضي التي تروي أربعة في المائة من مجموع الأراضي الزراعية[٢٠].

٦٥ - وتزداد حدة الأثر السلبي الناشئ عن تغير المناخ بسبب انعدام استراتيجيات التكيف وافتقار أقل البلدان نموا إلى القدرة المؤسسية والاقتصادية والمالية اللازمة لإعدادها. وعملا باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، أنشأ المؤتمر السابع للأطراف في الاتفاقية، الذي عقد بمراكش بالمغرب في عام ٢٠٠١، صندوق أقل البلدان نموا، بهدف مساعدتها على التكيف مع آثار تغير المناخ. وفي إطار هذا الترتيب، يحصل كل بلد من أقل البلدان نموا على ٠٠٠ ٢٠٠ دولار تخصص لبرنامج العمل الوطني من أجل التكيف. وفي نيسان/أبريل

٢٠٠٥، بلغت المساهمات في صندوق أقل البلدان نموا ٣٣ مليون دولار تقريبا، منها ١٢ مليون دولار مرصودة لإعداد برامج العمل الوطنية و ٢١ مليون دولار لتنفيذها[٢١]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، كان ثلاثة من أقل البلدان نموا قد أنجزت البرامج الوطنية من أجل التكيف، بينما كان ١٧ بلدا منها بصدد إعداد تلك البرامج، وتمت الموافقة على مشاريع لإعداد البرامج بالنسبة إلى ٢٠ بلدا من أقل البلدان نموا.

٦٦ - أما في البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نموا، ولا سيما الدول الجزرية الواطئة مثل كيريباس وملديف وتوفالو، فإن ارتفاع مستوى البحر المتوقع أن يحدث من جراء تغير المناخ سيؤدي إلى فقدان شواطئ، وتملّح التربة والمياه العذبة، وزيادة إجهاد النظم الإيكولوجية الساحلية، وإلحاق ضرر بالهياكل الأساسية. وقد يترتب على ارتفاع مستوى البحر عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدمير مصادر رزق السكان، والاضطرار إلى نقل المستوطنات البشرية، وتهديد بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته.

الالتزام ٧
تعبئة الموارد المالية

٦٧ - يؤكد برنامج عمل بروكسل أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل موردا حاسما لتحقيق مقاصد البرنامج وأهدافه وغاياته. وهو يتضمن التوصية بزيادة حجم المعونة وفعاليتها وزيادة التملك الوطني عن طريق تحسين إدماج المعونة الخارجية في برامج الاقتصاد الكلي والبرامج القطاعية.

٦٨ - وبلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من البلدان المتقدمة ٢٣,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١١ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٣. وكان أكبر المانحين ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وظلت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مستوى عام ٢٠٠٣، أي في حدود ٠,٠٨ في المائة، وانخفضت نسبة المساعدة المقدمة من بلدان الاتحاد الأوروبي من ٠,١٣ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٠,١٢ في المائة عام ٢٠٠٤. ومن بين ٢٢ من البلدان المانحة، حققت سبعة بلدان (أيرلندا والبرتغال والدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا والدانمرك) الهدف المتمثل في منح مساعدات إنمائية رسمية تعادل ٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، ومن المتوقع أن تبلغ ثلاثة بلدان ذلك (بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة) عام ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني، الجدول ١١).

٦٩ - ويتصدر المستفيدين من المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها البلدان المتقدمة عام ٢٠٠٤ كل من أفغانستان وبنغلاديش في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وإثيوبيا، وأوغندا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسنغال ومدغشقر وموزامبيق في أفريقيا.

٧٠ - وتُستخدم أساسا تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى أقل البلدان نموا في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، وتخفيف عبء الدين، والمساعدة الطارئة. وقُدمت ٩٠ في المائة تقريبا من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا في شكل منح، وامتُثل في ٩١ في المائة منها لتوصية لجنة المساعدة الإنمائية لعام ٢٠٠١ المتعلقة بعدم ربط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بالشروط. وسيترتب على قرار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعدم ربط باقي المساعدة بالشروط إتاحة مبلغ إضافي يعادل ٤٤٠ مليون دولار لمشاريع صغيرة (تصل قيمة كل منها إلى مليون دولار) في أقل البلدان نموا[٢٢].

٧١ - وتضمن برنامج عمل بروكسل التأكيد على أن ''تراكم الديون الخارجية في أغلب أقل البلدان نموا يشكل عائقا خطيرا أمام جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي''. ويوصي البرنامج بعدد من السياسات والتدابير بغرض التصدي لهذه المشكلة، بما في ذلك ''التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون''.

٧٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، بلغ ١٣ من أقل البلدان نموا نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بينما كانت تسعة بلدان في انتظار الاتفاق بشأن الترتيبات المتعلقة بتخفيف دينها باعتبارها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (انظر المرفق الأول، الجدول ١٢). وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اتُفق على أن الاثني عشر بلدا من أقل البلدان نموا التي بلغت نقطة الإنجاز، من أصل ١٣ بلدا، بالإضافة إلى كمبوديا، وهي بلد من أقل البلدان نموا لا يندرج ضمن فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قد تأهلت للاستفادة من تخفيف دينها بنسبة ١٠٠ في المائة بموجب المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون، التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وستستفيد من ذلك ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ عن طريق المؤسسة الإنمائية الدولية. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدمت توصية بتخفيف ديون تسعة بلدان إضافية من أقل البلدان نموا (ستة بلدان من تلك التي ''حُصرت'' في نهاية ٢٠٠٤ وثلاثة بلدان جديدة) في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[٢٣].

٧٣ - وعلى الرغم من تلك الإنجازات، ظل تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بطيئا. فمن أصل ١١,١ بليون دولار التزم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لم تتجاوز المبالغ التي نُفذ الالتزام بشأنها في آب/أغسطس ٢٠٠٥ ما قيمته ١,٤ بليون دولار.

٧٤ - وتضمن برنامج عمل بروكسل التأكيد على ''الدور التكميلي والتحفيزي'' الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية المقدمة من القطاع الخاص فيما يتعلق بنمو التصدير، ونقل التكنولوجيا والمهارات، وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. وتشير البيانات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا قد زاد بصورة كبيرة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، حيث تجاوزت التدفقات الداخلة في عام ٢٠٠٤ نسبة خمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ثمانية بلدان (إثيوبيا وأنغولا وتشاد وزامبيا والسودان وغامبيا وليسوتو وموريتانيا)، من بينها ثلاثة بلدان مصدرة للنفط، مقارنة مع بلدين فحسب (زامبيا وليبريا) عام ١٩٩٠. وتقلص عدد البلدان التي تقل فيها نسبة التدفقات الخارجة أو التدفقات الداخلة الصافية عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥ بلدا إلى ١١ بلدا (انظر المرفق الثاني، الجدول ١).

٧٥ - وتمثل تحويلات العمال المهاجرين نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في ليسوتو (٢٥,٨ في المائة)، وهايتي (٢٤,٨ في المائة)، وساموا (١٢,٤ في المائة)، ونيبال (١١,٧ في المائة)، وكيريباس (١١,٣ في المائة)، واليمن (١٠ في المائة). وأخذا بالقيمة المطلقة، تأتي بنغلاديش، بتحويلات قيمتها ٣,٤ بليون دولار، في المرتبة الرابعة عشرة من بين بلدان العالم التي تتلقى تحويلات مالية. وقد عُقد المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا المعني بتحسين أثر التحويلات في التنمية في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في كوتونو ونظمته حكومة بنن، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمة الدولية للهجرة. وأقر المؤتمر بالطبيعة الخاصة للتحويلات، وأكد على أثرها الإيجابي من حيث القضاء على الفقر على صعيد الأسر والمجتمعات المحلية وعلى الصعيد الوطني، واعتمد مجموعة من التوصيات تتعلق بتحسين أثرها في التنمية في أقل البلدان نموا.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٦ - رغم تحسن الأداء الاقتصادي، فإنه يبدو أن الفقر المدقع يتناقص في عدد قليل جدا من أقل البلدان نموا، ويتزايد في العديد منها. ويتناقص العمر المتوقع في عدد من أقل البلدان نموا في أفريقيا، وهي البلدان الأكثر تضررا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات الأهلية، الأمر الذي يمثل تراجعا غير مسبوق في اتجاهات تاريخية. وشهدت مؤشرات اجتماعية أخرى، منها المساواة بين الجنسين، تحسنا في العديد من أقل البلدان نموا، حيث

يرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الدعم المباشر المقدم من المانحين إلى القطاعات الاجتماعية. غير أن عددا قليلا جدا من أقل البلدان نموا سيكون بوسعه تحقيق مقاصد وأهداف وغايات برنامج عمل بروكسل إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية.

٧٧ - وتتعثر التنمية وعملية الحد من الفقر في أقل البلدان نموا بسبب عوامل كثيرة: أوجه الضعف الهيكلية في اقتصادات تلك البلدان؛ وقدراتها المحدودة على الصعيد البشري والمؤسسي والتقني والتجاري والإنتاجي؛ وقصور هياكلها الأساسية وقدرتها المحدودة على تعبئة الموارد المحلية واجتذاب الموارد الخارجية؛ والدين الخارجي الذي لا يمكن تحمله؛ والضعف الكبير حيال الصدمات الاقتصادية الخارجية؛ والكوارث الطبيعية؛ وانتشار الأمراض المعدية وغير المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ويزيد نمو السكان المرتفع والتحضر السريع والتدهور البيئي من حدة الفقر المدقع في أقل البلدان نموا. ويبرز تغير المناخ كتحد جديد أمام التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا والبلدان الجزرية الصغيرة.

٧٨ - **وينبغي لحكومات أقل البلدان نموا الخارجة من الصراع أن تبدي التزاما مستمرا بعملية السلام، وأن تكفل احترام القانون العام والحفاظ على النظام العام، وأن تقيم نظاما قضائيا مستقلا، وتضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن تكفل حق الفقراء في إبداء آرائهم بشأن اتخاذ القرار وفي المشاركة فيه، وأن تحرص على الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة وعمليات الشراء وإدارة الميزانيات، بما في ذلك الإدارة المنصفة لإيرادات الموارد الطبيعية، وأن تكفل المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وينبغي لها أيضا أن تقلص النفقات العسكرية التي لا تجدي عادة في ردع التمردات وإنما تزيد من خطورة وقوع الصراعات. ولما كانت الصراعات تنجم في كثير من الأحيان عن الإقصاء الاجتماعي، من المهم العمل على إدماج المرأة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التعافي بعد انتهاء الصراع. وينبغي للمانحين الاضطلاع بالتزامات طويلة الأجل حيال تعافي أقل البلدان نموا بعد انتهاء الصراع.**

٧٩ - **ويتطلب إنجاز مقاصد برنامج عمل بروكسل، المتمثلة في تقليص الفقر والجوع إلى النصف في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥، تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام يكون شاملا اجتماعيا ومستداما بيئيا. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي ألا يُقتصر في استراتيجيات التنمية الوطنية في أقل البلدان نموا على تعزيز تحديث الاقتصاد الأساسي فحسب، بل أن يراعى فيها كذلك (أ) التغيرات التكنولوجية التي تمس الأنشطة المعيشية؛ (ب) إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية؛ (ج) وتوفير فرص العمل المجدي عن طريق اعتماد نهج جديد في التنمية الريفية وتطوير قطاعات السلع والخدمات غير**

القابلة للتصدير. وكجزء لا يتجزأ من جميع تلك الجهود، ينبغي للحكومات أن تكفل إسهام المرأة بشكل متكافئ في النمو السريع والمستدام واستفادتها منه.

٨٠ - ويجب أن تشمل استراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق التنمية الوطنية في أقل البلدان نموا استراتيجية للعمالة هدفها تشجيع العمل اللائق في ظروف تكفل المساواة والأمن والكرامة. وينبغي اعتماد سياسات وتدابير ترمي إلى توسيع نطاق القطاع الرسمي وإدماج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي عن طريق تمكينها من الحصول على القروض والمعلومات والتكنولوجيا، مع العمل في الوقت ذاته على توسيع نطاق معايير العمل والحماية الاجتماعية لكي تشمل الاقتصاد غير الرسمي، وإيجاد بيئة مؤاتية لإقامة المشاريع التجارية وتشغيلها.

٨١ - ويجب إدراج تحسين إتاحة المياه والصرف الصحي ضمن نهج شامل ومتكامل إزاء إنشاء المستوطنات البشرية المستدامة في أقل البلدان نموا، يراعى فيه كذلك التخطيط الحضري، وتنمية الإسكان، وإدارة النفايات الصلبة، وتوفير التعليم وخدمات الرعاية الصحية، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل، وإتاحة فرص العمل، وتنمية المشاريع التجارية. وينبغي أن تشمل استراتيجيات المستوطنات البشرية أيضا نهجا تشاراكيا وبرامج مجتمعية، فضلا عن سياسات تراعي الفروق بين الجنسين بحيث تكفل إمكانية حصول المرأة على الأرض والإسكان والتمويل والملكية بشكل كامل ومتكافئ.

٨٢ - وينبغي أن تنفذ حكومات أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية مبادرة ''المحاور الثلاثة'' التي تتيح إطارا لكفالة الملكية الوطنية وتعبئة الدعم الدولي والموارد الدولية من أجل التصدي بصورة شاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٢٤]. وينبغي أن يقدم المانحون تمويلا مستداما يمكن التنبؤ به إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٨٣ - ويجب أن تُكيف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نموا مع ظروفها وأولوياتها القطرية الخاصة. ويتطلب بناء قدرات إنتاجية إقامة روابط وثيقة بين الإنتاج والتجارة والنمو والحد من الفقر. ويمكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال من قبيل (أ) تحقيق نمو واسع النطاق قائم على التصدير في ظل ترابط معزز مع ما قبله وما بعده من قطاعات، بما يتيح تعميم فوائد النمو على السكان؛ (ب) حصول توازن بين النمو القائم على تحسين الإنتاجية الزراعية من جهة والتصنيع الموجه إلى التصدير من جهة أخرى؛ (ج) اعتماد استراتيجية تصنيعية قائمة على الزراعة يدعمها الاستثمار في الهياكل الأساسية والاستفادة من التقدم التكنولوجي في الزراعة ضمن ترابط شامل مع ما بعده من قطاعات كالأنشطة التحويلية وقطاع التصدير؛ (د) تحقيق تنمية وتنويع يعتمدان على إدارة إيرادات استغلال المعادن؛ (هـ) تنمية مجموعات إنتاجية قائمة على الموارد الطبيعية؛

(و) تشجيع السلع القابلة للتصدير ذات القدرة التنافسية، والمنتجات غير القابلة للتصدير الكثيفة العمالة، والتغير التكنولوجي في الأنشطة المعيشية من أجل تقليص المعوقات المتصلة بوقت العمل المنزلي[٢٥].

٨٤ - وينبغي أن تجري أقل البلدان نموا إصلاحات زراعية وسياسية لتنويع المحاصيل والمنتجات، وتحسين الحصول على الأراضي، والنفاذ إلى الأسواق، والحصول على المعلومات والقروض الصغرى والتمويل الصغير، وإيجاد بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وتعزيز البحث الزراعي، ونقل التكنولوجيات الحديثة، وتحسين استخدام التكنولوجيات المحلية، كما ينبغي لشركائها في التنمية أن يدعموا ذلك. وينبغي أن يُدمج تشجيع المنتجات الزراعية ذات القيمة العالية وتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الصادرات في استراتيجيات أقل البلدان نموا الرامية إلى الحد من الفقر. وينبغي أن تشجع سياسات حكومات أقل البلدان نموا كذلك إصدار صكوك الملكية المشتركة للأراضي باسمي الزوج والزوجة وأن تعالج عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بإصدار الصكوك الرسمية لملكية الأراضي والنظام العرفي لحيازة الأراضي.

٨٥ - ويتطلب تحسين إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الربط بها في أقل البلدان نموا أن تقوم تلك البلدان وشركاؤها في التنمية بتعزيز إطار السياسات العامة والنظم، وتحسين الهياكل الأساسية المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وتخفيض التكاليف، وتحرير الأسواق، وبناء القدرات البشرية، وتعزيز القدرة على تنظيم المشاريع، وإيجاد شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ودعم وتنسيق المبادرات الدولية لصالح أقل البلدان نموا. وتحتاج حكومات أقل البلدان نموا كذلك إلى اعتماد سياسات تكفل للمرأة المساواة في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية، بهدف زيادة قدراتها سواء كعنصر فاعل في التنمية أو كمستفيد منها.

٨٦ - ويحتاج تحسين الهياكل الأساسية المادية إلى حوافز لتشجيع مشاركة القطاع الخاص تتمثل في كفالة استقرار الاقتصاد الكلي، وحرية إعادة رأس المال إلى الوطن، وفرض ضرائب تنافسية، وتطبيق العقود، والشفافية، والمساءلة. ويحتاج أيضا إلى زيادة الإنفاق العام والتعاون الإقليمي. ومن شأن تحسين الطرق والربط بالسكك الحديدية وتبسيط عبور الحدود أن يسهما بدورهما في تخفيض تكاليف النقل بشكل كبير.

٨٧ - وأتاح ارتفاع الطلب على السلع الأساسية في السنوات القليلة الماضية فرصا سانحة أمام العديد من أقل البلدان نموا. وينبغي أن تغتنم حكومات أقل البلدان نموا هذه الفرص ومن خلال توجيه إيرادات التصدير المفاجئة نحو برامج وأنشطة للحد من الفقر.

٨٨ - كما ينبغي زيادة فعالية الأفضليات التجارية لصالح أقل البلدان نموا باتخاذ تدابير مثل تحسين قواعد المنشأ كي تتجلى فيها هياكل الإنتاج في أقل البلدان نموا، وتعزيز العلاقات الثلاثية الأبعاد بين الأفضليات التجارية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٨٩ - وتؤدي الكثافة العالية للصادرات من منتجات معينة إلى تعريض بعض أقل البلدان نموا بدرجة كبيرة إلى تدني أفضلياتها التجارية. ويحتاج تخفيف حدة تدني الأفضليات إلى تعميق إمكانية نفاذها إلى الأسواق بإجراءات تفضيلية، وتعويض أقل البلدان نموا الأكثر تأثرا بتدني الأفضليات، وبناء قدراتها الإنتاجية كي تتمكن من تنويع منتجاتها والتحول إلى ميادين لا تدخل في نطاق الأفضليات.

٩٠ - ويتطلب تحويل التجارة إلى محرك حقيقي للتنمية في أقل البلدان نموا دمج التجارة في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية، وبناء القدرات اللازمة على الصعيد البشري والإنتاجي والمؤسسي (بما في ذلك التسهيلات الجمركية والامتثال للمعايير)، وتحسين الهياكل الأساسية، وتعزيز العلاقة بين الاستثمار والتجارة، وتحسين النظام التجاري الدولي، وتوحيد إطار التجار الدولية فيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية، وتشجيع التجارة بين بلدن الجنوب بالاعتماد على اتفاقات التجارة الإقليمية ونظام الأفضليات التجارية المعمم وغيرها، وتعزيز الدعم الدولي المقدم إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك المساعدة التقنية.

٩١ - ويجب بذل كل الجهود الممكنة من أجل كفالة التنفيذ الفعال للنتائج المتفق عليها في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية ونجاح اختتام المفاوضات التجارية المتصلة ببرنامج الدوحة الإنمائي.

٩٢ - ويستدعي الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا الإدارة المستدامة للغابات بحيث يراعى في ذلك حفظ الغابات واستخدامها مع الاستجابة للاحتياجات اليومية لدى السكان الفقراء. وتتطلب الإدارة المستدامة للغابات كذلك تغيرا في أنماط استهلاك المنتجات الحرجية وإنتاجها، ويشمل ذلك إدخال تحسينات تتعلق باحتراق الوقود في أقل البلدان نموا.

٩٣ - ويتطلب التصدي للتصحر في أقل البلدان نموا إدارة متكاملة للأراضي والمياه، وحماية الغطاء النباتي، واستخدام الأراضي في إطار تداخل بين أنشطة الرعي والزراعة، والجمع بين التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التقليدية، ومشاركة المجتمعات المحلية، وتعزيز سبل العيش البديلة، بما في ذلك إيجاد فرص اقتصادية خارج المناطق الجافة.

٩٤ - وقد مثل بدء نفاذ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في عام ٢٠٠٥ خطوة نحو التصدي للاحترار العالمي، إلا أنه من الأهمية بمكان وضع إطار دولي أكثر شمولا تشارك فيه جميع مصادر الانبعاثات، ويشمل اتفاقا بشأن الأهداف المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة لما بعد عام ٢٠١٢.

٩٥ - وينبغي للمانحين مواصلة ما تحقق من تقدم في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا والوفاء بالتزامهم ببلوغ الهدف المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية تمثل نسبتها ما بين ٠,١٥ و ٠,٢ من الدخل القومي الإجمالي. وينبغي أن تُدرِج أقل البلدان نموا المعونة في برامجها للاقتصاد الكلي وبرامجها القطاعية وأن تعزز الممارسات المتصلة بذلك فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والمحاسبة والإدارة.

٩٦ - وينبغي أن يحقق المانحون مزيدا من التقدم نحوا إلغاء الديون الخارجية المستحقة على أقل البلدان نموا. كما ينبغي أن تتناول أقل البلدان نموا في برامجها للتنمية الوطنية مسألة القدرة على تحمّل الديون ضمن إطار متسق يراعي الدين والتجارة والمالية. ويجب أن يكون تعزيز إدارة الديون جزءا لا يتجزأ من هذا الإطار.

٩٧ - وتتطلب زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقوم أقل البلدان نموا بتحسين بيئتها الاستثمارية (عن طريق عوامل منها الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والأطر القانونية والتنظيمية الداعمة، وأنظمة العمل الفعالة، وتوافر قطاع مصرفي سليم وسوق محلي قائم لرأس المال) وبناء القدرات البشرية والمؤسسية والهياكل الأساسية. ويحتاج تحسين الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع الصادرات باختيار الصادرات ذات القيمة المضافة، كما يستدعي نقل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا. وينبغي أيضا السعي إلى تنفيذ مشاريع مشتركة من أجل تشجيع الاستثمار المحلي.

٩٨ - ويتطلب تحسين الأثر الإنمائي للتحويلات في أقل البلدان نموا إجراءات متنوعة منها تخفيض تكلفة التحويلات؛ وتحسين تحليل تدفق التحويلات؛ وإقامة قطاع مالي شامل يربط التحويلات بغيرها من أشكال الوساطة المالية، مثل الائتمانات الصغرى؛ وإشراك رابطات مدن المنشأ ورابطات المهاجرين في عملية التنمية الوطنية، وإيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار.

٩٩ - ويستلزم تحقيق مقاصد وأهداف وغايات برنامج عمل بروكسل من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية التزاما مستمرا وطاقة متجددة. وينبغي أن تسهم الصيغة الجديدة لورقات استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية في ربط أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل بأطر استثمارية وتنفيذية

معززة تدعمها التقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. ومن شأن تلك الاستراتيجيات كفالة إتباع نهج يركز على النتائج وتُمسك البلدان بزمامه فيما يتعلق بالحد من الفقر والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، والإسهام في تحسين ضبط وتنسيق ومواءمة المساعدة التي يقدمها المانحون لأقل البلدان نموا، وفي إيجاد تآزر واتساق بين الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل بروكسل.

١٠٠ - وتحتاج استراتيجيات التنمية الوطنية في أقل البلدان نموا إلى تكميلها بمبادرات ''المردود السريع''، مثل تقديم الأسمدة والبذور من أجل تحسين حجم المحاصيل؛ وزيادة توافر الناموسيات الواقية من الملاريا؛ وتحسين موارد المياه؛ وإتاحة برامج التغذية المدرسية، وإتاحة عملية القضاء على الديدان أمام الجميع، وإدخال التكنولوجيات الجديدة مثل المواقد المقتصدة للطاقة والهواتف المحمولة.

١٠١ - ومن قبيل المستحيل تنفيذ برنامج عمل بروكسل بدون التصدي لأوجه الخلل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية في أقل البلدان نموا.

الحواشي

(١) A/CONF.191/11.

(٢) قرار الجمعية ٥٩/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٠/٣٣ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٤) أبلغت زمبابوي، التي تبين أيضا أنها مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان، لجنة السياسات الإنمائية بأنها ''لم تبد موافقتها على الهبوط بمركزها إلى مركز أقل البلدان نموا''.

(٥) تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثامنة. انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦ (E/2006/33).

(٦) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٧) تقرير الأمن البشري لعام ٢٠٠٥، استنادا إلى قاعدة بيانات أوبسالا/المعهد الدولي لبحوث السلام. (مركز نشر جامعة أوكسفورد - نيويورك، ٢٠٠٦).

(٨) World Bank (2003). Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy. Policy Research Report. Washington, DC (2002).

(٩) P. Collier and A. Hocffe Aid, Policy and Growth in Post-Conflict Countries. World Bank Policy. Research Working Paper.

(١٠) World Bank, (2004). The Millennium Development Goals for health: Rising to the Challenge.

(١١) انظر حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٥، المجموعة الزراعية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة رقم ٣٦، روما، ٢٠٠٥.

(١٢) بيانات منظمة التجارة العالمية.

(١٣) WT/MIN(05) DEC، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٤) من بين أهداف الإطار المتكامل الأخرى إدراج التجارة في صلب تنمية أقل البلدان نموا وإدماج تلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

(١٥) منذ عام ٢٠٠٤، بدأت مشاريع جديدة للنظام الآلي في بعض من أقل البلدان نموا مثل إثيوبيا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسودان ومدغشقر.

(١٦) تشارك في ذلك البرنامج حاليا تسعة من أقل البلدان نموا (أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وملاوي وموريتانيا وموزامبيق).

(١٧) انظر وثيقة الأونكتاد TD/D/52/4.

(١٨) M. Karshenas (1994) "*Environment, technology and employment: towards a new definition of sustainable development*" Development and Change.

(١٩) تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام ٢٠٠٥.

(٢٠) World Bank (2006). *Reengaging in Agricultural Water Management*. Washington, D.C.

(٢١) تقرير حالة عن الصندوق الاستئماني لتغير المناخ في أقل البلدان نموا (GEF/C.25/4/Rev.1)، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، والصندوق الخاص لتغير المناخ.

(٢٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٦)، تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٥.

(٢٣) إضافة إلى ذلك، استوفى كل من بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية معياري الدخل المنخفض والمديونية في نهاية عام ٢٠٠٤، ولكنهما أفادتا بأنهما لا تريدان الاستفادة من المبادرة. ولم يتم البت في مدى تأهل أفغانستان بسبب عدم التحقق من الدين الخارجي ووجود شكوك حوله. ولم تقدم ميانمار البيانات المطلوبة لتقييم مديونيتها ومدى تأهلها للدخول في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(٢٤) أعلنت في اجتماع رفيع المستوى عقد في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وتروج مبادرة ''المحاور الثلاثة'' لثلاثة مبادئ: الأول إطار العمل المتفق عليه بشأن الإيدز الذي يوفر الأساس لجهود التنسيق التي يقوم بها جميع أصحاب المصلحة؛ والثاني هيئة تنسيقية وطنية بشأن الإيدز تشكل ولاية واسعة متعددة القطاعات؛ والثالث نظام متفق عليه للرصد والتقييم على الصعيد القطري.

(٢٥) انظر التفاصيل في تقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤، ربط التجارة الدولية بالحد من الفقر (UNCTAD/1.DC/2004).

المرفق الأول

برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا: الأهداف والغايات

الهدف ١ - تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة سنويا على الأقل

المؤشر

١ - النسبة المئوية السنوية لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي)

الهدف ٢ - زيادة النسبة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ في المائة سنويا

المؤشر

٢ - التكوين الرأسمالي الإجمالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (البنك الدولي)

الهدف ٣ - إحراز تقدم جوهري في خفض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١)

المؤشر

٣ - نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم اليومي عن دولار واحد (معادل القوة الشرائية)[أ] (البنك الدولي)

الهدف ٤ - إحراز تقدم جوهري في خفض نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، (الغاية ٢)

المؤشر

٤ - نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم عن الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية[أ] (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)

الهدف ٥ - توفير خدمات الصحة الإنجابية، من خلال الرعاية الصحية الأساسية، أمام جميع الأفراد ذوي الأعمار المناسبة في أسرع وقت بما لا يتجاوز عام ٢٠١٥

المؤشر

٥ - حالات الولادة التي يقوم بها أفراد صحيون مهرة، نسبة مئوية[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية).

الهدف ٦ - توفير أوسع نطاق ممكن من وسائل تنظيم الأسرة ومنع الحمل بصورة آمنة وفعالة وقليلة التكلفة ومقبولة

المؤشر

٦ - مدى استعمال وسائل منع الحمل فيما بين النساء المتزوجات حاليا اللاتي يتراوح عمرهن بين ١٥ و ١٩ عاما، أي وسيلة من الوسائل[أ] (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

الهدف ٧ - كفالة حصول جميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة والأطفال المنتمين إلى الأقليات العرقية، على تعليم أولي إلزامي جيد النوعية بصورة مجانية وإلزامية وكفالة إكمالهم لذلك التعليم (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٣).

المؤشرات

٧ - معدل القيد الصافي في التعليم الأساسي، لكلا الجنسين[أ] (اليونيسكو)

٨ - النسبة الصافية للقيد في التعليم الأساسي، البنات[أ] (اليونيسكو)

٩ - النسبة الصافية للقيد في التعليم الأساسي، البنين[أ] (اليونيسكو)

الهدف ٨ - إجراء تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات تعليم الكبار للقراءة والكتابة بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما بالنسبة إلى النساء، وتوفير إمكانية الحصول بشكل متكافئ على التعليم الأساسي والمستمر أمام جميع البالغين

المؤشرات

١٠ - معدل تعلم الكبار القراءة والكتابة، كلا الجنسين[أ] (اليونيسكو)

١١ - معدل تعلم الكبار القراءة والكتابة، النساء[أ] (اليونيسكو)

١٢ - معدل تعلم الكبار القراءة والكتابة، الرجال[أ] (اليونيسكو)

١٣ - نسبة النساء إلى الرجال في تعلم القراءة والكتابة[أ] (اليونيسكو)

الهدف ٩ - إزالة التباينات بين الجنسين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على حصول البنات بشكل تام ومتكافئ على التعليم الأساسي جيد النوعية وإكمال ذلك التعليم (الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٤)

المؤشرات

١٤ - نسبة البنات إلى البنين في التعليم الأساسي[أ] (اليونيسكو)

١٥ - نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي[أ] (اليونيسكو)

١٦ - نسبة البنات إلى البنين في التعليم العالي[أ] (اليونيسكو)

١٧ - حصة النساء من مقاعد البرلمان الوطني (الاتحاد البرلماني الدولي)

١٨ - نصيب المرأة من فرص العمل بأجر في القطاع غير الزراعي (منظمة العمل الدولية)

الهدف ١٠ - خفض معدل وفيات الرضع إلى ما دون ٣٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٥)

المؤشر

١٩ - معدل وفيات الرضع[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

الهدف ١١ - خفض معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات إلى ما دون ٤٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٥)

المؤشر

٢٠ - معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

الهدف ١٢ - خفض المعدل الحالي للوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٦)

المؤشر

٢١ - معدل الوفيات النفاسية[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

الهدف ١٣ - خفض عدد من يعانون من سوء التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

انظر ٤ أعلاه.

الهدف ١٤ - خفض عدد العاجزين عن الحصول على مياه شرب مأمونة أو عن تحمل تكلفتها إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١٠)

المؤشر

٢٢ - عدد السكان الذين لديهم إمكانية مستدامة للحصول على مصادر مياه أفضل، في المناطق الحضرية والريفية على السواء[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

الهدف ١٥ - خفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما بحلول عام ٢٠٠٥ في جميع البلدان،

وبنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلدان تضررا (الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٧)

المؤشرات

٢٣ - معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما[أ] (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - منظمة الصحة العالمية - اليونيسيف)

٢٤ - معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل، اللاتي يتراوح عمرهن بين ١٥ و ٢٤ عاما (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - منظمة الصحة العالمية - اليونيسيف)

الهدف ١٦ - زيادة النسبة المئوية للنساء اللاتي يتلقين رعاية في أثناء الولادة وما قبلها بنسبة ٦٠ في المائة

المؤشر

٢٥ - حصول المرأة على زيارة واحدة على الأقل من زيارات قبل الولادة، نسبة مئوية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

الهدف ١٧ - خفض التغذية فيما بين النساء الحوامل وفيما بين الأطفال قبل سن الدراسة في أقل الدول نموا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

المؤشر

٢٦ - مدى انتشار قلة الوزن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

الهدف ١٨ - إجراء خفض كبير في معدلات الإصابة بالملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المهلكة في أقل البلدان نموا بحلول نهاية العقد؛ وخفض الوفيات بسبب السل وانتشار ذلك المرض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وخفض عبء الأمراض المرتبطة بالملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ (الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ٨)

المؤشرات

٢٧ - معدل الانتشار المرتبط بالملاريا[أ] (منظمة الصحة العالمية)

٢٨ - معدل الوفيات المرتبطة بالملاريا[أ] (منظمة الصحة العالمية)

٢٩ - معدل الانتشار المرتبط بالسل، لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة[أ] (منظمة الصحة العالمية)

٣٠ - معدل الوفيات المرتبطة بالسل، لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة[أ] (منظمة الصحة العالمية)

الهدف ١٩ - تشجيع صحة الأطفال وبقائهم على قيد الحياة وخفض التباينات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وفيما بينها في أسرع وقت ممكن، مع الاهتمام بوجه خاص بالقضاء على نسق وفيات البنات الرضع والأطفال المفرطة التي يمكن منعها

المؤشرات

٣١ - نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد الحصبة في السنة الأولى من عمرهم[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

٣٢ - نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد السل في السنة الأولى من عمرهم[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

٣٣ - نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد الخناق والسعال الديكي والكزاز[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

الهدف ٢٠ - تحسين حالة صحة وتغذية الرضع والأطفال

انظر ٢٦ و ٣٠ و ٣١ — ٣٤.

الهدف ٢١ - تشجيع الرضاعة الثديية كاستراتيجية لبقاء الطفل على قيد الحياة

المؤشر

٣٤ - النسبة المئوية للأطفال الذين يقل عمرهم عن ستة أشهر الذين يتلقون رضاعة ثديية فحسب (اليونيسيف)

الهدف ٢٢ - زيادة شبكات أو وصلات الطرق في أقل البلدان نموا إلى المستوى الراهن في البلدان النامية الأخرى وزيادة سعة الطرق بالمناطق الحضرية، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي والمرافق ذات الصلة بحلول عام ٢٠١٠ (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١٠)

المؤشرات

٣٥ - الطرق (كيلومترات) (البنك الدولي - الاتحاد الدولي للطرق)

٣٦ - الطرق (الأساسية) الممهدة (كنسبة مئوية من مجموع الطرق) (البنك الدول - الاتحاد الدولي للطرق).

٣٧ - نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الحصول على مرافق صحية أفضل، في المناطق الحضرية والريفية[أ] (اليونيسيف - منظمة الصحة العالمية)

الهدف ٣٢ – تحديث وتوسيع الموانئ والمطارات والمرافق الملحقة بها لتعزيز قدراتها الاستيعابية بحلول عام ٢٠١٠

المؤشرات

٣٨ – عدد رحلات الطائرات المغادرة (بالآلاف) (البنك الدولي – منظمة الطيران المدني الدولي)

٣٩ – الشحن الجوي (بملايين الأطنان – كيلومترات) (البنك الدولي – منظمة الطيران المدني الدولي)

الهدف ٢٤ – تحديث وتوسيع وصلات ومرافق السكك الحديدية، وزيادة قدراتها الاستعابية إلى المستوى القائم في البلدان النامية الأخرى بحلول نهاية العقد

المؤشرات

٤٠ – خطوط السكك الحديدية (كيلومترات) (البنك الدولي – الاتحاد الدولي للنقل على الطرق)

٤١ – الشحن عن طريق السكك الحديدية لكل كيلومتر (البنك الدولي – الاتحاد الدولي للنقل على الطرق)

الهدف ٢٥ – زيادة حجم شبكات الاتصالات في أقل البلدان نموا، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللا سلكية والخدمات البريدية، وتحسين إمكانية حصول الفقراء على تلك الخدمات في المناطق الحضرية والريفية كي تصل إلى المستويات الراهنة في البلدان النامية الأخرى

المؤشر

٤٢ – مكاتب البريد الدائمة والمتنقلة (البنك الدولي – الاتحاد البريدي الدولي)

الهدف ٢٦ – زيادة الدراية بالحاسوب فيما بين الطلبة بمؤسسات التعليم العالي والجامعات بنسبة ٥٠ في المائة وفي المدارس الابتدائية والثانوية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ٢٧ – زيادة متوسط كثافة الهواتف إلى خمسة خطوط رئيسية لكل ١٠٠ نسمة ووصلات شبكة الإنترنت إلى ١٠ مستعملين لكل ١٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠١٠ (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١٨)

المؤشرات

٤٣ - عدد المشتركين في خطوط الهاتف العادي والهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة[أ] (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)

٤٤ - عدد مستعملي شبكة الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة[أ] (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)

الهدف ٢٨ - تقديم البلدان المانحة ما يزيد على ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في صورة مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا، ومواصلة ذلك وزيادة جهودها في ذلك المجال (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١٣)

المؤشر

٤٥ - مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الهدف ٢٩ - سعي البلدان المانحة الأخرى التي حققت الرقم المستهدف بنسبة ٠,١٥ إلى الوصول إلى نسبة ٠,٢٠ في المائة على وجه السرعة

انظر ٤٥ أعلاه.

الهدف ٣٠ - قيام جميع البلدان المانحة التي التزمت بتحقيق الرقم المستهدف بنسبة ٠,١٥ بإعادة تأكيد التزامها وسعيها إما إلى تحقيق ذلك الرقم في غضون الخمس سنوات المقبلة أو بذل قصاراها للإسراع بمساعيها الرامية إلى تحقيقه

انظر ٤٥ أعلاه.

الحاشية

(أ) مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق الثاني

البيانات الإحصائية الخاصة بكل بلد على حدة